

جامعة شعبية

لرفع مستوى العمال

يدرس معالى وزير الشؤون الاجتماعية في هذه الأيام مشروع إنشاء جامعة شعبية صناعية للعمال تلحق فروعها بنقاباتهم ، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على إدارتها واختيار الأساتذة المتسارين في كل فن لتدريب العمال على الطرق التي يجيدون بها مهتهم ، وتمكينهم من دراسة أحدث ما يتعلق بهذه المهنة في المكتبات ، هذا إلى تعام الأميمين منهم القراءة والكتابة .

ومن أمثلة ذلك إنشاء مدرسة يتلقى فيها الطهارة — في غير أوقات العمل — دروسا من طهارة ممتازين في أصول الطهى ، حتى اذا اتقوا دراستهم فيها ارتفع مستواهم من الناحية الفنية وزادت بذلك أجورهم .

ومن الأمثلة كذلك إنشاء مدرسة لتثقيف الخادم وإرشاده الى إجادة الخدمة ، وتعليمه آداب السلوك والطرق الحديثة لإدارة شؤون المنزل ونظافته .

على أن تعتم هذه المدارس المختلفة في النقابات الأخرى كمنقابات التجارين والحدادين وسواهم ، والمشروع على هذا النحو يند النقص الأساسى في تكوين العامل المصرى ، وهو أنه — فى الغالب — لم ينل قسطا من الثقافة العامة أولا ، ولم يدرس صنغته دراسة منظمة ثانيا .

فأما النقص الأول فممنشؤه تأخر حركة التعليم الإلجبارى فى مصر ، فالتعليم الإلزامى وهو أقل أنواع التعليم درجة وفائدة لم يعم بعد ، وحتى لو عمم على أساسه لالمالى فإن نتائجته الثقافية ضئيلة ، وقد اقتنعت وزارة المعارف أخيرا بهذه الحقيقة ، ففكرت فى تغيير أساسى لقواعد هذا التعليم .

على أن الحد الأدنى للثقافة العامة التى يجب أن يحصل عليها المواطنون ليس هو التعليم الإلزامى على كل حال ، إنما هو التعليم العام — كما ذكرت فى مقال سابق — وهذا التعليم تفكر الدولة فى جعله مجانيا كما صرح بذلك موظف كبير مسئول فى وزارة المعارف ، ومن الواجب أن يجعل إجباريا فى المرحلة التالية ، حتى نصل إلى مستوى الشعوب المتحضرة . وعلى أية حال فمشروع الجامعة الشعبية يمكن أن يتنازل هذا النقص فى محيط العمال ، وإن لم يستطع الوصول بهم إلى هذا المستوى الذى نرجوه فى المستقبل لجميع أبناء البلاد .

وأما النقص الثاني فنشؤه أن العامل المصرى غالبا لم يتخرج فى مدرسة تعلمه لصناعته . لأن المدارس الصناعية لم تنشأ حسب حاجة السوق العملية ، ولم توضع برامجها لتلبية الحاجة فى هذه السوق . فالتخرط فى سلك الصناعات المختلفة عمال تدربوا على الصناعة تدرى با عمليا لا تصاحبه ثقافة ولا دراسة مستنيرة .

ونشأ عن هذا أن العامل المصرى ، الذى لا ينقصه الذكاء بشهادة الجميع ، تنقصه الدراية بصناعته كما ينقصه الذوق الفنى فيها ، بسبب جهله أولا ، وعدم دراسته شيئا علميا عن عمله ثانيا .

وكانت النتيجة المحتومة لهذين العاملين ألا يرتقى العامل المصرى فى صناعته إلا نادرا ، وألا يرتفع أجره كذلك ، ما دامت خبرته العملية لم ترتفع .

وفى هذا وذلك ضرر على العامل فى مدينته ، وضرر على الصناعة القومية فى مستواها . وكلاهما يستحق الالتفات والعناية ، ويستدعى العلاج والمحاولة .

وفى البلاد التى ثبتت فيها أقدام الصناعة ، وارتقت الحركة العالمية ، ونضجت المؤسسات الاجتماعية ، يقوم بهذه المهمة — التى نرجو أن تقوم بها الجامعة الشعبية — النوادى الخاصة والعامة لطوائف العمال .

ففى هذه النوادى يجانب الألعاب الرياضية وألعاب التسلية ، تقوم المكتبات التى تهيم على العامل وسائل الثقافة النظرية العامة أو الخاصة بعمله ، وتقوم كذلك بحج الدراسة لتزويد العامل بقطر من هذه الثقافة وتلك ، وإعانتة على ترقية مستواه الذهنى والحرفى ، وبجانب المكتبات وحج الدراسة ، توجد غرف العمل ، وهذه تقوم بالتدريب فيها اختصاصيون فى الحرفة يزودون العامل بالمراة والدربة ، ويرفعون مستوى كفايته العملية .

وطبيعى أن تحتاج مثل هذه الخدمات الاجتماعية الى المال ، وهذا المال لا يضمن به أصحاب العمل هناك على النوادى والهيئات الاجتماعية ، لأن أصحاب العمل هناك قوم منقفون بعيدو النظر فضلا على تمكن الروح الاجتماعية فى نفوسهم ، فهم يعرفون جيدا أن ما يتبرعون به لهذه المؤسسات لا يضيع سدى ، بل يعود بالفائدة على مصالحهم وأعمالهم ، لأنهم هم الذين سينتفعون بمهارة العامل وثقافته ، وهم يعرفون جيدا كذلك أن العامل هو أداة الإنتاج فلا يستكثرون عليه ما يبذلونه للألة من الرقود والتشحيم والتنظيف !

فإذا وجدت هذه الروح عند أصحاب العمل فى مصر فلا شك أنهم يساعدون وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة جدية فى مشروعها العظيم ، الذى تنهض بمثله فى أوروبا وأمريكا جماعات الخدمة العامة ونوادى العمال ، بما تحصل عليه من مال يؤدى معظمه أصحاب الأعمال .

ويذكرني مشروع الجامعة الشعبية للعمال بالمدارس الشعبية في الدول السكندنافية ولا سيما الدانمركية ، فعلى هذه المدارس قامت ثقافة الشعب الدانمركي ، وقام اقتصاده القومي ، بل قامت حضارته كلها وهي حضارة من الدرجة الأولى في العالم .

وهذه المدارس تنبئ بالشؤون الزراعية لأن الدانمركية بلد زراعي تقوم ثروته على الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية ، مما يجعل مصر قريبة الشبه بها ، ويجعل مدارسها الشعبية هذه ممكنة التحقق في هذه البلاد .

وعن هذه المدارس يقول الأستاذ أمير بقطر في كتابه " الدانمركية " ما يأتي :

" ابن الفلاح في دانمركية أو بنته — يتم دراسته الأولية (أو الابتدائية إذا شئت) في الرابعة عشرة من عمره ، ولكنه لا يلتحق بالمدارس الثانوية العادية التي تؤدي في النهاية إلى الدراسات الجامعية أو المدارس الفنية أو المهنية المالية . ولكنه يشتغل بالزراعة ، إما مع والديه أو أحد أقاربه أو غير هؤلاء . ويبقى لذلك إلى سن الثامنة عشرة على الأقل . وفي هذه السن يلتحق بمدرسة ثانوية شعبية حيث يتلقى في فترة قصيرة ما يؤهله بحق أن يشترك في حياة قومه الزراعية ، ويتروذ بالثقافة التي تجعله عضوا عاملا في عشيرته ، واتماعة والبيئة التي يعيش فيها " .

والمواد التي تدرس في هذه المدارس عادة هي ، اللغة والخط والمطالمة وتاريخ أدب اللغة والتاريخ والقانون وعلاقتها بالأحوال الاجتماعية والجغرافيا والعلوم الطبيعية والصحة والحساب والرسم والرياضة البدنية والخياطة والدروس الزراعية .

ويخيل إلي أن البيئة المصرية تحتل التفكير في مثل هذه المدارس بجانب المدارس الصناعية . فالزراعة المصرية متخلفة وإنتاجها لا يتفق مع الإنتاج المعاصر ؛ ومرجع ذلك إلى جهل الفلاح المصري وإلى جموده على الطرق الزراعية القديمة .

فلو وجدت في الريف مدارس من هذا النوع لفترات قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر كل عام ، يلتحق بها من يتخون التعليم الأجنبي ويستغلون بالمزارع ، لاستطاعوا أن يبنوا معلوماتهم وأن يزيدوا ثقافتهم ، وأن يدنوا تغييرا في وسائل الإنتاج الزراعي الحديث .

وهو اقتراح نضعه تحت نظر وزارتي المعارف والشؤون الاجتماعية بجانب مشروع الجامعة الشعبية للعمال .

وحين نجد بلادا صغيرة محدودة المساحة الزراعية كالدانمركية تستطيع أن تنتج من الزراعة والصناعات الزراعية ما يتابع به قيمة صادراتها السنوية أكثر من خمسين مليونا من الجنيهات ، وتعلم أن لهذه المدارس اليد الطولى في هذا الإنتاج وفي هذا الرخاء ، فضلا على الرقي الاجتماعي . فإن هذا كله يشعرننا بأن التفكير في مثل هذا الاقتراح ليس مجهودا ضائعا ولا عبثا فارغا ، ولا مستحيلا من المستحيلات !